

# أزمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي

## دراسة اقتصادية - سياسية

د.محمد عبد صالح حسن

مركز الدراسات القانونية والسياسية

جامعة النهرين

### المقدمة

تشارك تركيا في تغذية مياه دجلة والفرات بنسب عالية ، لذا فإنها تمثل أبرز الدول المتشاطئة مع العراق وأن سياستها المائية لا تؤثر فقط في نصيب الدول الأخرى من المياه من الناحية الكمية والنوعية فحسب ، وإنما يمتد تأثيرها في تحديد السياسة المائية وتوجيهها لبقية البلدان الأخرى .

من هذا المنطلق فإن المستقبل يحمل في طياته بوادر أزمات خطيرة تمس الشأن العراقي باعتباره من الدول المتشاطئة مع تركيا ولعل أهمها ما يتعلق بأزمة المياه بعد قيام الجانب التركي بإنشاء الكثير من المشاريع الإروائية والسدود على نهري دجلة والفرات لتحقيق مصالحها وخلق مشاريع تنموية في منطقة جنوب شرق الاناضول أو ما يسمى ( GAP ) واستخدام المياه كوسيلة ضغط سياسية مع دول الجوار المتشاطئة معها مخترقة بذلك القواعد والقوانين الدولية المنظمة لحقوق الدول وحصصها المائية .

إن هذه المشاريع الإروائية والسدود ( وخصوصاً سد اليسو ) المتوقع إنشاؤه على نهري دجلة ستؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من مياه النهريين عند دخولها إلى العراق مما سيؤدي إلى خلق آثار سلبية في مجمل القطاعات المكونة للبنية التحتية تتمثل بزيادة نسبة التجفيف للأراضي الزراعية وارتفاع نسبة الملوحة فيها وتردي نوعية المياه وتلوثها ، مما يحتم على الجانب العراقي اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة محلياً ، وتفعيل عمل اللجان المشتركة مع الجانب التركي بشأن قسمة

المياه وفق القوانين الدولية خارجياً ، وبما يمنع من تصاعد التوتر على صعيد العلاقات الخارجية بين البلدين .

**مشكلة البحث :** أن سعي الجانب التركي لوضع مسألة المياه ضمن إدراكه من أجل تحقيق مشاريع تنموية في جنوب تركيا وكذلك ورقة ضغط سياسي لتعزيز موقعه بين دول العالم كان السبب في قيامه بإنشاء المشاريع الإروائية والسدود على نهري دجلة والفرات خلافاً للقانون الدولي ومن ثم خلق آثاراً إيجابية تصب في مصلحته وأثاراً سلبية تنعكس على الجانب العراقي .

**هدف البحث :** توضيح دور المشاريع الإروائية والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات وأثرها في تخفيض كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاساتها السلبية على مجمل القطاعات المكونة للبنية التحتية ومن ثم وضع الحلول اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة .

## أولاً / المياه في الإدراك التركي :

تصر تركيا على إعتبار المياه النابعة من أراضيها ثروة من ثرواتها الطبيعية بغض النظر عن الاعتبارات والمواثيق الدولية التي تنظم عملية إقتسام المياه بين الدول المتشاطئة ، ومن هذا المنطلق باتت تتصرف بمياه دجلة والفرات بوصفها المالك الوحيد لمياهها ، وأعطت لنفسها الحق في إقامة عدد كبير من المشاريع الإروائية والسدود على هذين النهرين لخزن المياه بالشكل الذي يفوق حاجة تركيا منها ، مما يكشف عن رغبتها في استخدام المياه ، وتحديدأ مشاريع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) كوسيلة ضغط سياسية ضد دول الجوار ( العراق وسوريا ) لإجبارهما على الاستجابة لطلباتها سواء ما يتصل بالحقوق السيادية ( لواء الاسكندرونة ونهر العاصي ، حيث تتهم سوريا من قبل تركيا باستحواذها على كامل الوارد المائي لنهر العاصي التي تمر بلواء الاسكندرونة الذي ضم إلى الأراضي التركية منذ زمن الانتداب الفرنسي لسوريا )<sup>(١)</sup> . أو بتجديد المطالبة بمحافظتي الموصل وكركوك فيما يتعلق بالجانب العراقي وما يسفر عن ذلك من إجراءات تتعلق بتغيير الحدود مع كليهما<sup>(٢)</sup> ، وإتباع سياسات معينة تخدم مصالحها من قبيل إيقاف الدعم السوري للتنظيمات الكردية ( PKK ) والأرمنية المناوئة لتركيا ، والحيلولة دون حصول اتفاق بين الحكومة العراقية الحالية والأكراد لقيام كيان سياسي كردي شمال العراق من شأنه أن يضيف مشاكل لتركيا مع أكرادها .

أن السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة والفرات تخدم مبدأ مقايضة الماء بالنفط وهذا الموضوع ليس جديداً ، ففي مفاوضات ١٩٧١ بين الجانبين التركي والعراقي ، وجد العراق أن تركيا تساوم على حصته المائية مقابل حصولها على النفط بأسعار مخفضة ، وصرح الاتراك حينها (( أن ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد كيبان على نهر الفرات في أقرب وقت ممكن وذلك لحاجتها الماسة إليها ، في حين ما يهم العراق في هذا المجال الحصول على ما يكفيه من المياه وبما إن العراق غني بالنفط الذي يمكنه توليد الطاقة ، فتصبح والحالة هذه إمكان إعطاء العراق كمية أكبر من الماء ... مقابل بيع النفط العراقي بأسعار

مخفضة ))<sup>(٣)</sup> . ويمكن استدراك هذا الواقع من خلال قيام تركيا عام ١٩٨٨ بأستيراد ( ١٠,٥ ) مليون طن من النفط كانت نسبة ٦٣,٥ % منها من العراق<sup>(٤)</sup> .

لقد صرحت الحكومة التركية بأن العراق يجب أن يصدر نفطه عبر الأراضي التركية عند تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥ وإلا لن يكون هناك مياه للعراق ، ويكشف هذا التصريح تصميم تركيا استخدام المياه لتأمين النفط لها . أن السياسة المائية التركية تلقى دعماً وتأييداً دوليين ، وخصوصاً ما يتعلق بالدعم المادي الذي قدم لمشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) من قبل أمريكا وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا ، والبالغ بحدود ( ٢٥٠٠ ) مليون دولار<sup>(٥)</sup> ، وهذا المشروع يعتبره السياسيون الاتراك أول مشروع تنموي إقليمي وأحد المشاريع الأكثر تغييراً في العالم .

أن تركيا تحاول نشر مبدأ جديد في العلاقات الدولية يتمثل ببيع المياه لدول المنطقة ولعل توقيعها لاتفاقية عام ١٩٩٣ مع بلغاريا لشراء مياه نهر مريج ما هو إلا محاولة جادة لترسيخ هذا المبدأ ، حيث اضطرت تركيا لدفع ( ٤ ) مليون دولار لبلغاريا للحصول على ( ٢٢ ) مليون م<sup>٣</sup> من مياه النهر المذكور<sup>(٦)</sup> .

أن الاستقرار في المجال المائي لتركيا من خلال إنشاءها للمشاريع الإروائية والسدود على نهري دجلة والفرات يساهم في زيادة مؤشرات التنمية الاقتصادية ويعزز من مكانة الاقتصاد التركي على الصعيد الدولي ، وهذا المبدأ قد عزز بشكل كبير من مكانة المياه ضمن الأدراك التركي .

## ثانياً / المشاريع التركبية المتوقع انشاؤها على نهري دجلة والفرات :

إعتمدت السياسة المائية التركبية على الأفادة من الموارد المائية لنهري دجلة والفرات ومنابعهما وتمثلت سياستها بشكل واضح في مخططاتها لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ينطوي على سدود وخزانات ومحطات توليد الطاقة ومشاريع ري واسعة تغطي ( ٩,٦ % ) من مساحة تركيا<sup>(٧)</sup> ، ويتألف مشروع ( GAP ) من ثلاثة عشر مشروعاً ، سبعة منها في حوض الفرات وستة منها في حوض دجلة . وكل مشروع من هذه المشاريع يضم عدداً من المشاريع الثانوية والفرعية يبلغ عددها ( ٢١ ) سداً وتبلغ طاقة خزن المياه في هذه المشاريع بحدود ( ١٢٨ ) مليار م<sup>٣</sup> وهو ما دفع الجانب التركي لتخصيص موارد مالية بلغت ( ٦ - ٩ % ) من الخزينة العامة لتركيا<sup>(٨)</sup> .

أن السياسة المائية التركبية تركز على حق السيادة المطلقة لها في مواردها المائية لنهري دجلة والفرات داخل الأراضي التركبية دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها وتشدد في ذات الوقت على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة جنوب شرق الأناضول وعموم حوضي النهرين كاستجابة واقعية لتزايد السكان المتسارع فيها وعدم وجود موارد طبيعية أخرى توازي مكانة المياه وأهميتها ، ولهذا خططت ونفذت عدداً من المشاريع المائية ضمن ما يعرف بمنظومة ( GAP ) على جميع الروافد التي تغذي نهري دجلة والفرات ، ويعتبر سد اليسو من أهم السدود ضمن هذه المنظومة الذي سيتم تنفيذه على نهر دجلة بطاقة تخزينية اعتيادية تبلغ ( ١٠,٤١ ) مليار م<sup>٣</sup> ( أنظر جدول ١ ) مما يؤكد حجم الاستنزاف المائي الكبير الذي سيفقده هذا النهر .

أن الحكومة التركبية وضعت ضمن مخططاتها استغلال مياه نهر الفرات من خلال إقامة المشاريع الإروائية على هذا النهر وقد نفذت سد وخزان كيبان الذي يعتبر من المشاريع الكبيرة وبطاقة استيعابية تبلغ ( ٣٠,٧ ) مليار م<sup>٣</sup> ومساحته الاصطناعية تبلغ ( ٦٩٠ ) كم<sup>(٩)</sup> ، ويعتبر المشروع الأساسي في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل .

وبهذا الصدد فإن تركيا ومن خلال منظومة ( GAP ) تحقق ضالتها باعتبارها منظومة لمشروع متكامل ومتعدد الأهداف في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية .

### الجدول رقم ( ١ )

#### المعلومات الفنية لسد ( اليسو Ilisu )

ت	التفاصيل	
١	النهر	دجلة الرئيسي
٢	نوع السد	إملائي + ركامي
٣	الهدف من إنشائه	الطاقة
٤	منسوب قمة السد	٥٣٠ م
٥	منسوب الخزن الفيضاني الأقصى	٥٢٨ م
٦	منسوب الخزن الاعتيادي	٥٢٥ م
٧	منسوب الخزن الميت	٤٨٥ م
٨	حجم الخزن الكلي	١١,٤٠ مليار م <sup>٣</sup>
٩	حجم الخزن الاعتيادي	١٠,٤١ مليار م <sup>٣</sup>
١٠	حجم الخزن الميت	٣,٠٣ مليار م <sup>٣</sup>
١١	التصريف الأقصى من المسيل المائي	١٧١٠٠ م <sup>٣</sup> / ثا
١٢	طاقة التوليد Installed capacity	١٢٠٠ ميكاواط
١٣	طاقة التوليد السنوية	٣٨٣٠ كيكواواط ساعة
١٤	ارتفاع السد كم أرضيته ( الأسس )	١٣٨ م
١٥	التبخّر السنوي	١٣٦٩ ملم
١٦	المساحة السطحية لبحيرة الخزان	٣٢٤ كم <sup>٢</sup> ( عند الخزن الفيضاني )
		٣٠٠ كم <sup>٢</sup> ( عند الخزن الاعتيادي )
		١١١ كم <sup>٢</sup> ( عند الخزن الميت )

## ثالثاً / الآثار المحتملة من إقامة المشاريع والسدود التركية :

تهدف السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات إلى جعل تركيا المصدر الرئيسي للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط ، وتعتمد للوصول إلى هذا الهدف على مشروع ( GAP ) حيث يتوقع أن تصبح منطقة جنوب شرق تركيا بمثابة قاعدة لنشوء الصناعات الزراعية المعدة للتصدير .

وقد طورت تركيا من خططها وبرامجها في حوض نهري دجلة والفرات لتوفير المياه لري مساحة واسعة من الهكتارات في منطقة شرق تركيا من أجل خدمة أهداف تركيا وانعكاس ذلك بشكل سلبي على بعض دول الجوار وخصوصاً العراق الذي سيفقد كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات وتسبب في خلق آثاراً سلبية يمكن إجمال أهمها بما يأتي :

### ١ / تأثيرات كمية ( كمية المياه )

ستتأثر كميات المياه الواردة إلى العراق نتيجة لإقامة مشاريع التخزين والإرواء الجديدة على حوض نهري دجلة والفرات من قبل تركيا ، إذ أن مجموع الاستهلاك السنوي لهذه المشاريع تبلغ بحدود ( ٥,٩ ) مليار م<sup>٣</sup> وأن لهذا الاستهلاك العالي تأثيرات على واردات نهر دجلة إلى العراق وبالخاص في السنوات الشحيحة كما أن التصريف الثابت المطلق من سد جزرة يبلغ ( ١٧٧ م<sup>٣</sup> / ثا ) \* ، أي ما يعادل إطلاق سنوي مقداره ( ٥,٥٨ ) \* مليار م<sup>٣</sup> ، أما التصاريح المسجلة في موقع جزرة فقط بحدود ( ١١,١٤ ) مليار م<sup>٣</sup> ، وحيث أن الوارد الطبيعي لنهر دجلة عند فيشخابور على الحدود التركية - العراقية يبلغ ( ٢٠,٩٣ ) مليار م<sup>٣</sup> ، فإن الوارد المتوقع مستقبلاً بعد تنفيذ مشاريع ( GAP ) سيصل إلى ( ٩,٧٩ ) مليار م<sup>٣</sup> ، وبعبارة أخرى سيفقد ما نسبته ( ٥٣ % ) من وارده الطبيعي ، وهذا النقص الهائل سينعكس بشكل سلبي على إمكانية العراق من إداء فعالياته في جميع القطاعات المكونة لبنيته التحتية وخصوصاً قطاع الزراعة .

## ٢ / تأثيرات نوعية ( تلوث المياه )

تهدف تركيا من تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) إلى إجراء تغيير ديموغرافي للسكان في المنطقة وإنشاء تجمعات سكانية جديدة وجلب أيدي عاملة للاستثمار في مشاريع الإرواء المخطط لها وما يرافقه من مشاريع خدمات ومشاريع صناعية ، وأن مثل هذه الإجراءات يترتب عليها انعكاسات سلبية على نوعية مياه الأنهر العراقية وتؤدي إلى زيادة التلوث من خلال :

- أن المشاريع الإروائية المخطط لها تحتاج إلى مبالز للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وأن مصبات هذه المبالز ستكون في نهر دجلة بالتحديد مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة على طول مسار النهر .

- إن استخدام الري في أراضٍ زراعية جديدة لا بد وأن يرافقه استخدام كبير للأسمدة والمبيدات التي بدورها ستذهب إلى المبالز وتصب في الأنهار العراقية وتؤدي إلى تلوثها .

- إن زيادة النشاط البشري لهذه المواقع ورمي المخلفات الثقيلة جراء الاستهلاكات المدنية أو الصناعية سيؤدي إلى مزيد من التلوث في هذه الأنهر .

- أن النسب العالية من المواد العضوية في مياه المجاري ومياه الصرف الزراعي المحولة إلى الخزان ستسبب في هلاك الحياة المائية وتقليل الأوكسجين ، وهذا سيجعل التصريف المطلقة من الخزان تحتوي على كمية قليلة من الأوكسجين .

- أن ورود المياه بنوعية رديئة سيؤثر على المياه المعدة لأغراض الشرب بالكمية والنوعية المطلوبة وبطبيعة الحال فإن التغيير في مكونات المياه لا بد وأن يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على مجمل الكائنات الحية ( الإنسان ، المزروعات ، الحيوانات ) .



## تأثيرات اقتصادية :

أن الأهداف المستقبلية المخطط لها من مشروع ( GAP ٩ تصب في تحقيق تنمية اقتصادية في منطقة المشروع التي تتصف بكونها الأكثر فقراً في تركيا ، وهو ما يهدف إلى جعلها سلة غذاء الشرق الأوسط وقاعدة زراعية - صناعية تؤمن جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتعمل على زيادة الصادرات التركية إلى دول الخارج وخصوصاً الأوروبية<sup>(١٠)</sup> ، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في إنتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجة السكان المتزايدة في تركيا .

أن هذه المشاريع ستعكس آثاراً اقتصادية سلبية يتحملها الجانب العراقي وآثاراً إيجابية تصب في صالح الجانب التركي ، ويمكن ذكر أهم هذه الآثار بالآتي :

### ١. تأثيرات اقتصادية ( سلبية ) :

لاشك أن العراق سيكون المتضرر الأكبر من إقامة السدود والمشاريع الإروائية على نهري دجلة والفرات بسبب زيادة حاجته إلى المياه مع تزايد عدد السكان الذي سيشكل عبئاً إضافياً للآثار المحتملة من إقامة السدود وذلك من خلال : -  
- اعتماد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على مياه دجلة والفرات ، وأن نقص الكميات الهائلة منهما سيؤدي إلى تجفيف مساحات زراعية تقدر بالآف الهكتارات ، حيث أن نقص مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي إلى تجفيف مساحات زراعية تقدر بحدود ( ٦٢,٥ ) ألف هكتار .  
- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .  
- ضعف خصوبة التربة بسبب انخفاض كميات الطين الأحمر التي يجلبها النهران سنوياً .

- انخفاض كبير في توليد الطاقة الكهربائية وخصوصاً في سد الموصل الذي يعتبر السد الرئيسي .

- نقص كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب وتردي نوعيتها .

- زيادة نسبة التصحر .

- انخفاض في دخول الفلاحين .

## ٢. تأثيرات اقتصادية ( إيجابية ) :

أن أبعاد المشاريع الإروائية والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات ستؤدي إلى تغيير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجانب التركي بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة ، فالتخطيطات التي تشير إلى خلق ( ٢١ ) مشروع مائي في منطقة جنوب شرق الأناضول ( GAP ) ستؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فوائد اقتصادية تصب في صالح الجانب التركي من خلال :

- الزيادة الكبيرة في توليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال مياه النهرين بهذا الخصوص .

توفير فرص عمل إضافية تقدر بحدود ( ١,٦ ) مليون فرصة (١) .

- تخفيض حجم البطالة في الاقتصاد التركي .

- خلق إيرادات إضافية للعمال والمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع التركي .

- تحقيق فوائد مالية في مجالات الاشغال والنقل وتحسين البنية التحتية في قطاعات الطرق والجسور وسكك الحديد وخطوط نقل الكهرباء والأبنية .

- تعزيز الفائض من الغلة الزراعية التي ستضيف مصدراً جديداً ومهماً للدخل القومي .

- تعزيز المكانة الاقتصادية لتركيا على الصعيد الدولي .

يمكن القول أن الأهداف التنموية التي تربو تركيا إلى تحقيقها والتي تعزز من مكانتها الدولية هي أهداف إيجابية تصب في مصلحة الأمن القومي التركي ، لكن من الوجهة الأخرى فإن مشروع ( GAP ) سيشكل عنصر تهديد للأمن القومي للدول المجاورة لها ، فليس من المستبعد أن يؤدي شدة الأزمة إلى تصعيد سياسي ينعكس على علاقاتها مع العراق وسوريا إذا ما أصرت على قطع المياه للضغط على الدولتين لتحقيق مطالب إقليمية وحدودية ، وقد يحصل نزاع ربما يتطور إلى مستوى الصراع بينهما ينعكس على أمن منطقة الشرق الأوسط .

## رابعاً / القواعد القانونية الخاصة باستغلال نهرى دجلة والفرات :

أن العراق قد سبق دول حوضى نهرى دجلة والفرات فى استخدام أكبر كمية من مياهما ، وتعد تركيا آخر المستفيدين فى تاريخ استخدام مياه النهرين ، وتعرف اللوائح القانونية التى وضعت لتنظيم استخدامات الانهار الدولية فى الاغراض الملاحية ، بأن النهر الدولى هو ( النهر الصالح للملاحة الذى يفصل أو يخترق عدة دول )<sup>(١٢)</sup> أى أن المعيار الأساسى لكون النهر دولياً يعتمد على وقوع أجزاء منه فى دولتين أو أكثر وهذا ما يجعل مياه نهرى دجلة والفرات مياهاً دولية كونها تمر بدول تركيا وسوريا والعراق ومن القواعد التى وردت فى معظم المعاهدات هى حرية الدول فى استخدام المياه التى تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولى وضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التى تؤثر على مجرى النهر وإجراء التفاوض إذا كان من المحتمل أن يتسبب المشاريع ضرراً لدولة أخرى ، وهذه القواعد لم تراعيها دولة تركيا عند قيامها بتنفيذ المشاريع والسدود الاروائية على نهرى دجلة والفرات .

أن القواعد القانونية نصت أيضاً على حق كل دولة متشاطئة على نهر دولى بنصيب عادل ومعقول من مياهاه ، وأوجبت على الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر وحل المنازعات بالطرق السلمية .

من جانب أخر ترسخت أهم القواعد العرفية فى مجال استخدام المجارى المائية الدولية باتجاه تحريم دولة المجرى المائى الدولى إجراء أية تغييرات على المجرى من شأنها أن تؤثر فى حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها ، إلا بعد إبرام اتفاق معها ، وكذلك تمتع الدول المتشاطئة بحق استخدام المجرى المائى على أساس المساواة التامة فى الحقوق .

أن واقع الحال يشير إلى أن الجانب التركى من خلال إقامة السدود والمشاريع الإروائية ، فإنه يرتكب مخالفة قانونية لجميع القواعد القانونية الموضوعية بشأن

تنظيم المياه الدولية ، إذ سيؤدي ذلك إلى فقدان كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات تقدر بنسبة ( ٥٣ % ) كما أشرنا سابقاً .

### خامساً / موقف تركيا من القانون الدولي :

لا تعترف تركيا بدولية نهري دجلة والفرات ، وتعتبرهما نهريين عابرين للحدود ولها أن تستخدم ما تشاء من مياههما ، وبموجب هذا الاعتبار فإن دجلة والفرات حسب المنظور التركي يصبحان مجرىً مائياً دولياً فقط عندما يلتقيان في جنوب العراق ليشكلا شط العرب .

من هذا الفهم والموقف تنطلق الرؤيا التركية لقضية إقتسام مياه النهريين وإمكانية منح الدول ( العراق وسوريا ) حصته أو قسمة من المياه تعود إلى تقدير مصالحها دون اعتبار لموقف وحاجات الدولتين .

على هذا الأساس فإن لتركيا الحق في التصرف بكمية المياه التي تمنحها للدول الحوضية بينما تستخدم هي ما تشاء من حاجتها إلى مياه النهريين حاضراً ومستقبلاً ، وتأكيدياً لهذا النهج فقد قال سليمان ديمريل - رئيس وزراء تركيا الاسبق - عام ١٩٩٠ (( أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أي مشكلة دولية ، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة هما من الأنهار الدولية ، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي ، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء وليس لأية دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك ، وأن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق مع الدول الأخرى حول موارد المياه )) (١٣) .

لقد ذهب أبعد من ذلك المسؤول التركي - كاميران انيان - عندما قال (( إذا أراد العراق وسوريا أن يكون لهما نصيب في المياه التركية ( دجلة والفرات ) فإن على تركيا حينئذ أن تطالب بحقها في بترولهما ، وبدلاً من أن تشكو الدولتان من

مشروع ( GAP ) يجب عليهما المساهمة في نفقاته )) . أن هذه التصريحات من قبل السياسيين الاتراك يكشف نوايا الجانب التركي باستخدام المياه كورقة للضغط السياسي من جانب ، وتبيح لنفسها وبشكل عملي التصرف المطلق بمياه النهرين دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها مخترقة بذلك المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بمسألة المياه .

### سادساً / موقف العراق القانوني من إقامة المشاريع التركية

سعى العراق ومنذ وقت مبكر للدخول في مفاوضات مع الدول المتشاطئة ( تركيا وسوريا ) لغرض التوصل إلى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاثة ( تركيا - العراق - سوريا ) في مياه نهري دجلة والفرات طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وبالرغم من تشكيل لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٠ بين الدول الثلاثة لايجاد قسمة عادلة للمياه المشتركة وانعقاد ستة عشرة اجتماعاً إلا أن عمل اللجنة توقف عام ١٩٩٢ دون التوصل إلى نتائج مرضية ، وبالرغم من جهود العراق لاستئناف عمل اللجنة إلا أنها لم تعقد أي اجتماع بعد التاريخ المذكور .  
عليه فأن موقف العراق القانوني من المياه المشتركة تلخص بمجموعة من النقاط أهمها<sup>(١٤)</sup> :

- أن نهري دجلة والفرات نهرا ن دوليان طبقاً لتعريف النهر الدولي .
- أن حوض نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان وحدود كل واحد منهما واضحة .
- التأكيد على عقد اتفاق ثلاثي لوضع قسمة عادلة ومعقولة للمياه كما ونوعاً بين الدول المتشاطئة والالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المعقول المستند إلى العرف والقانون الدوليين .
- الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلب مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية ، ووجوب اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة التلوث في مياه النهرين جراء المشاريع الاروائية والزراعية والمخلفات الأخرى .

في ضوء ما ذكر أعلاه فإن الموقف القانوني للعراق يتعارض مع إجراءات الجانب التركي لإقامة المشاريع الإروائية والسدود والخزانات على نهري دجلة والفرات واستغلال مياهها خلافاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي .

## الخاتمة

أن مشكلة المياه في العلاقات التركية مع دول الجوار المتشاطئة معها ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضي جميع الأطراف وذلك لاختلاف منطلقات الرؤيا لهذه المشكلة وسبل الحل ، ولاشك أنها ستبرز بين الحين والآخر كعائق طالما أصر الجانب التركي على رفض مبدأ القسمة العادلة للمياه وسعيها لانجاز مشروع GAP بكافة مراحلها لوضع الطرف الآخر أمام الأمر الواقع .

لقد أوصى مجلس الأمن القومي التركي في تشرين الأول ٢٠٠٥ الحكومة التركية بضرورة الاسراع في انجاز كافة وحدات المشروع قبل أن تتناول المفاوضات مع الاتحاد الاوربي ملف المياه حيث سبق للاتحاد أن اقترح فرض رقابة أوروبية على ملف المياه بشأن اقتسام مياه نهري دجلة والفرات بشكل عادل بين كلٍ من تركيا والعراق وسوريا .

## الهوامش والمصادر

1) Rebert Olson "Turkey – Syria Relation since the Gulf War, Kurds & Water " – Middle East Policy – vol. 1 , NO. 2, May 1997, P. 172.

(٢) محمد نور الدين - السياسة الخارجية التركية - مؤشرات على بداية وتحول الشؤون التركية - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - العدد ١٣ - بيروت - ١٩٩٤ - ص ١٢٩ .

(٣) د. صباح محمود محمد ، د. عبد الأمير عباس - السياسة المائية التركية - مطبعة المتوسط - بيروت - ١٩٩٨ - ص ٦٣ .

(٤) د. عبد الكريم كامل ، د. أحمد حسين الهيتي - الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في تركيا - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية - جامعة الموصل - ٢٠٠١ - ص ٢٢ .

(٥) محمد علي جواد المبارك - أثر المياه في العلاقات بين الدول - أطروحة دكتوراه - قسم الجغرافية - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٨٧ - ص ٤٥ - ٤٦ .

(٦) عبد الأمير عباس عبد الحيالي - نهر الفرات والأمن المائي العربي - أطروحة دكتوراه - كلية التربية - الجامعة المستنصرية - ١٩٩٥ - ص ١٢٣ .

7) South Eastern Anatolia Project – Regional Development Administration – 2001 – P. 15 .

8) South Eastern Anatolia – Ibid – P. 21 .

(٩) صبرية أحمد لافي الغريري - السياسة المائية - معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية - بغداد - ١٩٨٤ - ص ٢٤ .

\* جميع الأرقام والنسب تم الحصول عليها من شعبة الإحصاء والابحاث في وزارة الموارد المائية .



- (١٠) أحمد شاهينبوز - مشروع جنوب شرق الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط - مجموعة باحثين - محاضرة حول الشرق الأوسط ومسألة المياه - تعريب ميسم حلواني - ليبيا - ١٩٩٥ - ص ٢٥ .
- (١١) د. سليمان عبد الله اسماعيل - السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية - مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية - السليمانية - ٢٠٠٤ - ص ١٢٤ .
- (١٢) د. عصام عطيه - القانون الدولي العام - الطبقة الرابعة - جامعة بغداد - ١٩٨٧ - ص ٢٣٢ .
- (١٣) صبرية أحمد لافي الغريبي - استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني - أطروحة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٩٦ - ص ٦٠ .
- (١٤) جون برلوك ، عادل درويش - حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط - ترجمة هاشم أحمد محمد - المجلس الأعلى للثقافة - دمشق ١٩٩٩ - ص ٩٥ .
- (١٥) د. سليمان عبد الله إسماعيل - مصدر سابق - ص ٣٧٣ .

## الاستنتاجات

أن واقع الحال يجعلنا نضع بعض الاستنتاجات التي نراها مناسبة بشأن الموضوع :

- أن الفترات الزمنية المستقبلية ستشهد أهمية كبيرة للمياه ، ومن المتوقع أن يتم مقايضة برميل نפט مقابل برميل ماء ، ولهذا تسعى الحكومة التركية للسيطرة وتخزين أكبر كميات ممكنة من المياه .
- من المتوقع أن تستخدم الحكومة التركية مسألة المياه كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية للقضاء على الفصائل الكردية ( PKK ) المتمردة ضد الحكومة التركية .
- حرص تركيا على تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على المياه لدعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة .

## التوصيات

- مفاتحة المنظمات المهمة بالجوانب البيئية ( البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP ) للضغط على الجانب التركي وإقناعه بالآثار الخطيرة التي يمكن أن تسببها المشاريع الإروائية والسدود على البيئة العراقية .
- مفاتحة الجامعة العربية بدرجة فقرة المياه وأثرها على الدول العربية ضمن أعمال كل مؤتمر قمة عربي والتأثير على الجانب التركي وإقناعه بمشروعية الحق العراقي بمياه نهري دجلة والفرات .
- تشكيل لجان عالية التمثيل من وزارات ( الموارد المائية - الخارجية - الزراعة ) ونقل التوصيات المناسبة بشأن أزمة المياه إلى الجانب التركي من خلال الهيئات الدبلوماسية العراقية في تركيا .
- حث وزارة الزراعة لإيجاد بدائل لعمليات السقي وتطوير تقانات الري لمنظومات الري بالرش والتنقيط .
- قيام وزارة الثقافة باعداد برامج توعية للمواطنين لحثهم على ترشيد الاستهلاك اليومي والغير مبرر للمياه .